برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 28 - 2003/5/30

ملخَّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام2003

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2003/10).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2003/11
5 November 2003
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

		الصفحة
	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية	
1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية	2003/م ت-س/1
3	**التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2002**	
3	التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2002	2003/م ت-س/2
	قضايا السياسات	
5	المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: اقتراح استراتيجيات للبرنامج	2003/م ت-س/3
6	سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الهبات من الأغذية المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة (الأغذية المحورة وراثيا/ المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية)	2003/م ت-س/4
7	**مسائل الموارد والمالية والميزانية**	
7	قضايا السياسات المالية	2003/م ت-س/5
8	التقرير المالي الشامل	2003/م ت-س/6
10	تعديل النظام المالي للبرنامج	2003/م ت-س/7
	تقارير التقييم	
10	خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2003-2004	2003/م ت-س/8
11	مذكرة معلومات عن الإدارة القائمة على النتائج، مايو/ أيار 2003	2003/م ت-س/9
12	**مسائل التنظيم والإدارة**	
12	تقرير عن خسائر ما بعد التسليم في الفترة 2002/1/1 – 2002/12/31	2003/م ت-س/10
13	سياسة البرنامج بشأن تعيين الموظفين والتمثيل الجغرافي للدول الأعضاء	2003/م ت-س/11
13	**أي أعمال أخرى**	
13	اجتماع إعلامي بشأن أعمال الفريق التوجهي المعني بالتسيير والإدارة	2003/م ت-س/12
13	الاجتماع المشترك لمجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، نيويورك، 6-9 يونيو/حزيران 2003	2003/م ت-س/13
14	استعراض سير العمل وإدارة الوقت	2003/م ت-س/14

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية (القرار 2003/م ت-1/1)

1- قدم المدير التنفيذي عرضا شفويا لأهم التحديات التي تواجه **البرنامج** في المستقبل. وبدأ بالتأكيد على أن العام المنصرم شهد طلبا على **البرنامج** بصورة لم تحدث من قبل، وخاصة فيما يتعلق بالموارد. ثم عرض جزءا من شريط فيديو أذاعه برنامج إخباري في التلفاز الأمريكي عن حملة إعلانية قامت بها شركة Benetton لمساندة برنامج التغذية المدرسية في أفغانستان الذي نفذه **البرنامج** بتمويل من حكومة الهند. وأشار إلى أن الشريط يصور هذا النوع من التعاون الإيجابي المتبادل الذي ينوي **البرنامج** السعي إلى تحقيقه وتعزيزه.

2- وفيما يتعلق بالوضع في العراق، أعرب المدير التنفيذي عن سروره قائلا إنه بفضل احتياطي الأغذية الموجود بالفعل، وبفضل التخزين المسبق للأغذية قبل اندلاع الحرب، أمكن تلبية احتياجات العراقيين إلى الأغذية بصورة كافية وأمكن تلافي حدوث الأزمة التي كانت متوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب لم تسفر في الواقع عن عدد كبير من اللاجئين، كما أن عدد النازحين كان أقل مما كان متوقعا.

3- وقال إن ميزانية المساعدات الإنسانية للعراق ينتظر أن تتراوح بين 1.8-2.2 مليار دولار، وأن **البرنامج** تلقى حتى الآن 700 مليون دولار من أكثر من 30 جهة مانحة. وأضاف قائلا أنه متفائل من أن العملية ستحصل على تمويل جيد بمجرد أخذ عقود "الغذاء مقابل النفط" في الاعتبار، **فالبرنامج** سيجلب 480 000 طن من السلع شهريا إلى العراق خلال الفترة الواقعة بين شهري يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول من أجل كل العراقيين البالغ عددهم 27 مليونا، وأضاف أن الأمل معقود على أن تتمكن وزارة التجارة من تولي الأمر اعتبارا من شهر ديسمبر/ كانون الأول، كما أضاف انه يتوقع أن يعاود تطبيق نظام التوزيع بالبطاقات – الذي كان يعمل بصورة جيدة في العراق قبل الأزمة – من جديد مع نهاية العام.

4- وأثنى المدير التنفيذي على الجهد الذي يقوم به موظفو **البرنامج** في عملية العراق. وأكد أن وجود 240 موظفا في هذه المنطقة (أي 20 في المائة من موظفي **البرنامج** في جميع أنحاء العالم) يدل على مدى ضخامة العملية.

5- ورغم نجاح الوضع في العراق، أكد المدير التنفيذي على أهمية ألا يركز العالم على هذه المنطقة دون غيرها، ليحول بذلك دون مساهمة الجهات المانحة بالدعم المالي الذي كان يمكن أن تقدمه إلى مناطق أخرى بحاجة إلى مثل هذا الدعم في باقي أنحاء العالم. وأبرز في هذا الصدد أهمية اجتماع القمة القادم للدول الثمانية الكبرى، لتركيزه على الأمن الغذائي لأفريقيا والحاجة على حشد الموارد لهذا الغرض.

6- وبعد عرض جزء آخر من شريط فيديو من أحد البرامج الإخبارية في التلفاز، عن الوضع في إثيوبيا هذه المرة، أشار المدير التنفيذي إلى أنه يشعر بقلق شديد إزاء الوقع في هذا البلد وفي إريتريا. وأضاف أنه يتوقع أن يصبح 14 مليون إثيوبي معرضين للخطر بحلول منتصف فصل الصيف، أما في إريتريا، فمن المتوقع أن يتولى **البرنامج** إطعام 4.6 مليون نسمة هناك.

7- وأعرب المدير التنفيذي عن ارتياحه لأحوال الزراعة في الجنوب الأفريقي، إذ ينتظر أن تتحسن عما كان متوقعا. فقد أبلغ المجلس التنفيذي أن بعثة التقدير المشتركة بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة التي أوفدت إلى الجنوب الأفريقي، أشارت إلى أن محاصيل عام 2004 ستكون طيبة، وأنها ينتظر أن تقلل كثيرا من الحاجة إلى استيراد الأغذية، وإن كان الوضع في زمبابوي سيظل صعبا. وأشار المدير التنفيذي إلى مسألة الأطفال اليتامى بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في تلك المنطقة، موضحا التقدم في الشراكة التي عقدها البرنامج وشارحا للتعاون القائم في ستة بلدان أفريقية بين **البرنامج** ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، التي تعمل من خلال التنسيق بين الوكالات الإقليمية من أجل أفريقيا الجنوبية.

8- وأبرز المدير التنفيذي الأمور التي تواجه أنشطة **البرنامج** في عدة بلدان، مثل عودة اللاجئين إلى أفغانستان، والمشكلات اللوجستية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحالة النازحين في كولومبيا، وأكد أن **البرنامج** "لديه ما يكفيه" حول العالم، وأنه سيواصل سعيه لإثارة اهتمام العالم بجميع المناطق المحتاجة.

9- وردا على الشكوك التي أثارها المجلس التنفيذي في الماضي قال المدير التنفيذي إن جميع تقارير عام 2002 (سواء التقارير المالية أو تلك المتعلقة بالمشروعات) قد أنجزت في مواعيدها، ثم انتقل إلى المجالات الأخرى التي سعى **البرنامج** فيها إلى الرد على شكوك المجلس، مثل: التزام **البرنامج** بالإدارة القائمة على النتائج، والتزامه بتركيب نظام WINGS في كل مكتب قطري، وكفالة وجود مكتب لدعم هذا النظام على مدار الأربع والعشرين ساعة، وتحول **البرنامج** إلى نظام

الميزانية الصفرية، واهتمامه بتعزيز علاقته بالمجتمع المدني، وسعيه إلى إقامة شراكة حقيقية مع المنظمات غير الحكومية كما أشار إلى المبادرات الخاصة بتنفيذ سياسات التمايز بين الجنسين وإلى الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية.

10- وردا على طلب بعض الأعضاء بأن يسعى **البرنامج** على توسيع قاعدة الجهات المانحة، وإبراز وجوده، أوضح المدير التنفيذي أن **البرنامج** يعمل مع شركتين داعمتين **للبرنامج** هما TPG وBBDO من أجل تحسين اتصالاته وتحسين استراتيجياته لجمع الأموال.

11- ثم شرح المدير التنفيذي عملية إعادة الهيكلة الأخيرة في **البرنامج**، وأشار إلى رغبته في إنشاء وظيفة رابعة من مستوى مدير عام مساعد، موضحا أنه نظرا لأن **البرنامج** هو أكبر وكالة إنسانية في العالم، وأنه أكبر برنامج في الأمم المتحدة، فإنه يرى أنه من المناسب أن يكون هناك أربعة مديرين عموم مساعدين وأعترف بالحاجة إلى مزيد من التدريب والإدارة المالية في المكاتب القطرية، كوسيلة جزئية لتخفيف الأعباء الإدارية الواقعة على كاهل هذه المكاتب. وعند مناقشة حساب الاستجابة العاجلة، أكد المدير التنفيذي أن **البرنامج** يحتاج إلى وسيلة أفضل للاستجابة للمشكلات بطريقة سريعة، ولإدارة المخاطر. وأوضح أنه عند حدوث الطوارئ، كان الوقت الثمين يضيع في أغلب الأحيان نتيجة عدم وجود نظام مناسب للاستجابة بسرعة، وأنه لابد من استخدام حساب الاستجابة العاجلة بصورة أفضل.

12- وأعرب المدير التنفيذي عن ارتياحه لتركيز **البرنامج** على إقامة علاقات مع الآخرين، مثل المحاولة الأخيرة الناجحة للتعاون بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة لإيجاد نهج جديد لعمليات التقدير، والتعاون المقرر بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل ضمان حصول المجتمعات الريفية المحلية على المستلزمات الزراعية. كما أشار إلى الأنشطة التشاركية المقترحة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإلى المشروع الضخم الجديد مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي.

13- وامتدح المجلس المدير التنفيذي على العرض الذي قدمه وعلى أدائه الرائع في السنة الأولى من عمله، مثل تركيزه على الإدارة على أساس النتائج، وإنجاز التقارير في مواعيدها، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، كما أشيد بالعمل الشاق الذي قام به **البرنامج** في ظل ظروف صعبة، وغلى الثقة التي أولتها البلدان المانحة في مختلف أنحاء العالم إلى **البرنامج**، وهي الثقة التي يشهد عليها هذا المستوى المرتفع من التمويل الذي حصل عليه **البرنامج**.

14- وأثنى المجلس على **البرنامج** لجهوده الرائعة في العراق، وعلى الأخص نجاحه في منع وقوع أزمة الأغذية التي كانت متوقعة هناك، بتخزينه المسبق للأغذية. كما أشاد المجلس بجهود **البرنامج** في تقديم المساعدات لنحو 14 مليون شخص من المحتاجين في أفريقيا، ليتلافى بذلك مجاعة كان لا مفر من حدوثها في هذا الجزء من العالم، وأكد العديد من الأعضاء على النقطة التي أثارها المدير التنفيذي حول أهمية ألا تنسى الجهات المانحة احتياجات أفريقيا، وحثوا **البرنامج** على القيام بدور قيادي أكبر في تلك القارة.

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2002

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2002 (2003/م ت-س/2)

15- أعرب المدير التنفيذي لممثل الجزائر ولجميع الجزائريين، نيابة عن **البرنامج**، عن أسفه لما تسبب فيه الزلزال المدمر الأخير من ضحايا في البلد. وأشارت الأمانة مجددا، عند تقديم التقرير السنوي، إلى النطاق الهائل للعمليات عام 2002: فقد قدمت المساعدة إلى 72 مليون نسمة في 82 بلدا اعتمادا على مساهمات تجاوزت قيمتها 1.8 مليار دولار، وشكلت العمليات المنفذة في أفريقيا نسبة تزيد على نصف إجمالي عمليات **البرنامج**. وتضمن التقرير السنوي موادا طلبها المجلس في دورته السابقة، بما في ذلك معلومات عن الإدارة القائمة على النتائج، وأنشطة توريد السلع، وموجز لأعمال المجلس التنفيذي. واستند القسم الثاني من التقرير إلى النموذج المشترك للأمم المتحدة، وأشار إلى مساهمات البرنامج في التعاون بين الوكالات وفي تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وتطلب ذلك النموذج إدراج توصيات بشأن القضايا متعددة القطاعات، ومن ثم فقد طرحت ثماني توصيات من هذا النوع.

16- وعبر المجلس بالإجماع عن تقديره العميق لجهود **البرنامج** خلال عام 2002 والأثر الإيجابي الذي خلفه المدير التنفيذي على **البرنامج**. كما أعرب المجلس عن تقديره لما اتسم به التقرير السنوي من وضوح.

17- وقام رئيس المجلس بتذكير المجلس بأن التقرير السنوي لعام 2002 سيكون التقرير الأخير في النموذج الحالي، وأن تقرير عام 2004 سيكون تقريرا عن الأداء السنوي، ولذلك فقد التمست اقتراحات المجلس بشان شكل ومحتوى تقرير الأداء السنوي. وجرى الإيضاح بان التقرير الحالي يحتوي على قدر محدود من المعلومات المالية؛ وجرى تناول هذه المعلومات بالتفصيل في التقرير المالي الشامل. ويتعين النظر إلى الوثيقتين المذكورتين على أنهما متكاملتان.

18- وفي حين أعرب عدة أعضاء عن موافقتهم على التقرير بكليته، فإن عددا آخر عبروا عن تحفظاتهم بشأن بعض التوصيات الواردة في الفقرة 136 من التقرير. وجرى الاتفاق على أن الحاجة تدعو إلى مزيد من المناقشات حول ذلك، وأن التوصيات المعدلة ستدرج في القرارات والتوصيات على النحو الذي تعتمد فيه.

19- وعبر عدة مندوبين عن تخوفهم من الانخفاض المتواصل في الموارد المتاحة لفئة التنمية في البرامج، وهو ما يعرقل قدرته على تلبية احتياجات ضحايا الجوع المزمن وعلى المساعدة في إرساء قدرة الناس على مواجهة صدمات انعدام الأمن الغذائي. وأعرب آخرون عن قلقهم بشان مدى قدرة **البرنامج** على التصدي لحالات الطوارئ في الوقت المناسب، ولقيت المساهمات من الجهات المانحة غير التقليدية الترحيب والثناء الحار، غير أنه جرت الإشارة إلى أن العدد الصغيرة من الجهات المانحة الرئيسية سيظل هو المصدر الرئيسي لتمويل **البرنامج**، وفي الوقت ذاته تم الإقرار بالحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة.

20- وطرح عدد من الاقتراحات بشأن سبل التصدي لهذه القضايا، بما في ذلك الحاجة إلى نهج مبتكرة لامركزية للتمويل؛ وتوسيع الحساب الحالي للاستجابة العاجلة لتعزيز قدرة **البرنامج** على التصدي بسرعة للأزمات؛ واستحداث قواعد وسياسات جديدة لتمكين الجهات المانحة غير التقليدية من تقديم المساهمات إلى **البرنامج**. على أن بعض الأعضاء أكدوا مجددا، بشأن النقطة الخيرة، أهمية تطبيق مبدأ استرداد التكاليف بالكامل ومن المأمول أن يتم التوصل إلى طريقة لزيادة المساهمات متعددة الأطراف، بما يتيح **للبرنامج** أن يزيد من مرونته فيما يتصل بتوزيعه للموارد.

21- وكانت هناك موافقة عامة على التزام **البرنامج** إزاء الأهداف الإنمائية للألفية كمبادئ هادية في عمله. وجرى الإعراب عن الحاجة إلى الحفاظ على مجموعة واحدة واضحة من الأهداف.

22- وأعرب المجلس عن تقديره للاتجاه نحو التوسع في شراء الأغذية في البلدان النامية، وأقترح أن تزيد الجهات المانحة من مستوى مساهماتها النقدية، بحيث يستطيع **البرنامج** شراء السلع من الأسواق المحلية.

23- وحظيت أنشطة التغذية المدرسية بتقدير شديد، بالنظر إلى أنها تعتبر ذات آثار إيجابية فورية على قدرة الأطفال على التعلم، كما أنها في الوقت ذاته تحقق فوائد طويلة الأجل من حيث التنمية المجتمعية. وأعلنت جهة مانحة واحدة عن زيادة كبيرة في حجم دعمها المقبل للتغذية المدرسية.

24- وكان هناك تأييد عام لمبادرات الميزانية الصفرية والإدارة القائمة على النتائج وما يصاحبها من تحولات تنظيمية وإدارية، وهو ما يتيح **للبرنامج** لإبراز نتائج على مستوى المخرجات تتجاوز القياسات البسيطة لحجم المساعدات المسلمة وأعداد المستفيدين.

25- وأشار عدة مندوبين على أهمية التعاون مع الوكالات الأخرى المتمركزة في روما وغيرها من منظمات الأمم المتحدة. وحظيت جهود **البرنامج** في هذا الاتجاه بموافقة حارة ويمكن أن يخلف التركيز المتزايد على البرمجة المشتركة آثارا مفيدة فيما يتعلق بالكفاءة والأثر وأن يتيح **للبرنامج** المشاركة بمزيد من الفعالية في النهج القطاعية.

26- وأثير عدد من النقاط الأخرى، بما في ذلك الطلب إلى الأمانة بأن تنظر في أمر تقديم وثائق أقصر مستهلة بموجز للمجلس التنفيذي، وطرح تساؤل حول ما إذا كان التقرير السنوي هو تقرير يقدمه المدير التنفيذي إلى المجلس، أم أنه تقرير يرفعه **البرنامج** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وردت الأمانة بأن التقرير المذكور هو تقرير المدير التنفيذي ويُحال إلى المجلس التنفيذي وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء مشفوعا بموجز عن أعمال المجلس التنفيذي وقراراته وتوصياته النهائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

27- وردت الأمانة على مسألة غلبة التوصيات المتصلة بالتنمية على محتوى الفقرة 136 بتذكيرها المجلس أن التقرير يتبع النموذج الذي حدده فريق الأمم المتحدة للتنمية والذي يركز في المقام الأول على التنمية، وبشأن شواغل المجلس المتعلقة بإفراط تركيز توصيات التقرير على مسائل المعونة الغذائية، قالت الأمانة إن توصيات هذا العام قد قدمت استجابة لتعليق المجلس قبل عامين بأن نطاق التوصيات مفرط الاتساع وأنها يجب أن تركز بصورة أكبر على المسائل التي تهم **البرنامج**.

28- وفيما يتعلق بمشتريات الأغذية في البلدان النامية ذكرت الأمانة المجلس بأن هذا النشاط مقيد بفعل حجم المبالغ النقدية المتاحة لمثل هذه المشتريات. ومن الواجب أيضا النظر في الأثر السلبي المحتمل للمشتريات المحلية على الأسواق الهشة. وأخطرت الأمانة المجلس أنها تزمع تقديم وثيقة عن المشتريات المحلية إلى الدورة العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول.

قضايا السياسات

المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: اقتراح استراتيجيات للبرنامج (2003/م ت-س/3)

29- أوضحت الأمانة عدة نقاط أساسية تناولتها الوثيقة، ألا وهي: (1) أهمية التحليل، (2) الحاجة إلى القدرة المالية من أجل الاستجابة المبكرة؛ (3) حدود المعونة الغذائية وحدها؛ (4) ضرورة الشراكة ودعم الجهات المانحة لشركاء **البرنامج**.

30- وأعرب المجلس عن تقديره للوثيقة، ملاحظا مدى علاقتها بالأولويات الاستراتيجية التي حددتها الخطة الاستراتيجية. وأقر المجلس بأن نهج سبل العيش هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ونموذج للعلاقة الفعالة بين الطوارئ والتنمية، ورحب أيضا بما أكدت عليه الوثيقة من استمرار **البرنامج** في إعطاء أولوية عليا لإنقاذ حياة البشر.

31- وأعرب المجلس على سروره لما جاء في الوثيقة من الاعتراف بأن المعونة الغذائية قد لا تكون دائما هي الرد الأمثل عندما يكون المسعى هو دعم سبل العيش. وقد أكد أغلب الأعضاء على أهمية الشراكات موضحين أنه ينبغي أن تكون المعونة الغذائية – عندما تكون ردا مناسبا – مجرد عنصر في استراتيجية شاملة لدعم سبل العيش. كما تساءل كثير من الأعضاء عما إذا كان المجتمع الإنساني الدولي يوافق على أهمية إدراج نهج سبل العيش في التدخلات في حالات الطوارئ. كما ذكَّر بعض الأعضاء **البرنامج** بأنه في الوقت الذي تحول في المعونة الغذائية دون استنفاد الأصول، فإنها تحوي في طياتها أيضا خطر الاعتماد عليها، وأكدوا في هذا الصدد أهمية تحديد المجموعات المستفيدة بدقة، وأهمية وجود استراتيجيات لإنهاء مثل هذه المعونة.

32- ولاحظ بعض الأعضاء أن الوثيقة ربما تكون قد قللت من التحديات التي تواجه نهج سبل العيش، لاسيما فيما يتعلق بقدرات الموظفين وما ينطوي عليه من تكاليف، واقترحوا في هذا الصدد ضرورة وجود التزام من جانب المنظمة بتعزيز قدرات الموظفين، وتغيير نظام تخصيص الموارد بحيث يمكن وضع برامج سليمة والقيام بالتدخل المبكر. وينبغي في هذا الصدد التركيز على استراتيجيات سبل العيش باعتبارها عنصرا مهما في جميع البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى التداخل بين الفئات البرامجية.

33- واعترفت الأمانة بأن الشراكات كان ينبغي أن تحظى بمساحات أكبر في الوثيقة، ولكنها أشارت إلى أن الهدف الأصلي من الوثيقة هو توضيح دور **البرنامج** وتحسين جهوده في دعم سبل المعيشة كجزء من النظام الأكبر لاستجابته للنواحي الإنسانية. فالمؤكد أن **البرنامج** يدرك أن المعونة الغذائية ليست سوى وسيلة للمحافظة على الأصول ومساندة سبل العيش، وأنه لا غنى عن الشراكات المتينة مع مجموعة من الجهات الفاعلة. وبعد الاتفاق على ذلك، يصبح الكثير من المهارات اللازمة لدعم سبل المعيشة، هو نفس المهارات اللازمة لتشجيع البرامج الجيدة، وهو ما سيعالج كجزء من الجهود الأوسع التي تتسق والخطة الاستراتيجية. وأبلغت الأمانة أعضاء المجلس بأن **البرنامج** يدرك أن "آليته" الداخلية – أي تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وتقدير الاحتياجات، الخ – بحاجة إلى تحسين مستمر. كما أكدت الأمانة أن تحديد المستفيدين هو أكبر من مجرد عملية (لسرد أرقام عديدة)، وأن **البرنامج** يراعي تقاليد وقيم البلدان المختلفة عند تحديد المستفيدين.

34- وأشارت الأمانة أيضا إلى إنها تشاورت مع عدد من الشركاء (من بينهم منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد من المنظمات غير الحكومية) حول هذا الموضوع، سواء في الميدان أو في المقر، وأنه كان هناك اتفاق عام بضرورة إدماج نهج سبل العيش في الاستجابة لحالة الطوارئ، وإن كان هناك الكثير مما ينبغي تعلمه من أجل القيام بذلك بصورة فعالة. وفيما يتعلق بإدماج نهج سبل العيش في عمليات النداءات الموحدة، قالت الأمانة إنه ليس هناك جزء خاص في عمليات النداءات الموحدة لسبل العيش بالذات، ولكن نُهج سبل العيش تدخل في أغلب الأحيان ضمن الأجزاء القطاعية المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت الأمانة أهمية التمويل سواء بالنسبة للعناصر الغذائية أو غير الغذائية من عمليات النداءات الموحدة.

35- وفيما يتعلق باستراتيجيات الدخول في برامج والخروج منها، وبنطاق مشاركة **البرنامج** في الأنشطة المختلفة، أشارت الأمانة إلى أن **البرنامج** يمكن أن يستجيب بشكل أسرع للمحافظة على الأصول في البلدان التي ينفذ فيها برامج بالفعل، والتي عمل فيها لفترة طويلة، وبالتالي يمكن أن يكون له علاقات طيبة فيها وقاعدة معلومات متطورة، وذلك في البلدان التي تتعرض لكوارث طبيعية متكررة. أما البلدان التي لم يعمل فيها **البرنامج** من قبل، فسوف تتركز هذه الجهود على تحسين النظم الداخلية التي تسمح بعمليات التقدير والاستجابة المبكرة، أما تحديد وقت تدخل **البرنامج** ووقت وجوده بصورة دقيقة، فلابد من تحديدهما حسب كل حالة على حدة.

سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الهبات من الأغذية المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة (الأغذية المحورة وراثيا/ المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية) (2003/م ت-س/4)

36- قدمت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال، موضحة أن السياسات المذكورة في الوثيقة المعروضة على المجلس قد تمت صياغتها بعد مشاورات مستفيضة مع المديرين العموميين لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية،

ومنظمة الصحة العالمية، وأن **البرنامج** ينوي تنفيذ هذه السياسات وأية تعديلات قد يدخلها المجلس عليها، ما لم تكن هناك اتفاقيات ثنائية داخل منظمة التجارة العالمية وهيئة الدستور الغذائي. وأكدت أن السياسة الأولى **للبرنامج** هي احترام حق كل بلد في أن يختار النهج الذي يطبقه فيما يتعلق بقبول أو منح الأغذية المحورة وراثيا كمعونة غذائية. وأشارت الأمانة إلى أن **البرنامج** قد وزع أغذية محورة وراثيا وأغذية مستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية على عشرات الملايين من المستفيدين دون أي تقارير عن تأثيرات ضارة، وأنه لا يستطيع القيام على وجه السرعة بتوفير أغذية تكميلية وعلاجية دون هذه الأغذية، وأنه على ثقة بسلامتها طبقا لتأكيدات الجهات المانحة. وذكرت الأمانة أن السياسة التي وضحت أول الأمر في وثيقة المجلس المؤرخة أكتوبر/تشرين الأول 2002 مازالت سارية المفعول، وأن الجهات المانحة لها الحق في أن تقرر ما إذا كانت الأموال التي تدفعها يمكن أن تستخدم في شراء أغذية محورة وراثيا أو مستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية من عدمه.

37- وأبدت الوفود عددا من وجهات النظر العامة بشأن الأغذية المحورة وراثيا وتلك المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية. وأشارت الوفود في هذا الصدد إلى ضرورة التقدير الدقيق للآثار المحتملة لهذه الأغذية على البيئة والصحة، وقدرة تلك الأغذية على مساعدة البلدان النامية في تلبية حاجتها إلى الأمن الغذائي، وحق الأفراد في اختيار نوع الأغذية التي يأكلونها، وحق الجوعى في ألا تحرمهم الحكومات من الأغذية التي يثبت سلامتها علميا. وأشار العديد من الوفود إلى بروتوكول كرتاخينا وإلى علاقته بهذا الموضوع بمجرد التصديق عليه.

38- وفيما يتعلق بالوثيقة نفسها، أيد العديد من الوفود بشكل خاص المبدأ الأساسي في سياسات **البرنامج**، وهو اتخاذ القرارات على المستوى القطري. وأبدى العديد من الوفود قلقه بشأن الفقرة 7 من مشروع القرار، التي تتناول النهج المختلفة التي قد تتبعها الحكومات بشأن الواردات من الأغذية المحورة وراثيا أو المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية. وبعد سلسلة مشاورات قادها المقرر، تم تعديل الفقرة تعديلا بسيطا بحيث توضح أنه ليس مقصودا بها أن تكون أمرا مفروضاً، بالإضافة إلى نقلها إلى الجزء "معلومات أساسية" من النص. وأعرب البعض الآخر عن رغبته في توضيح مسألة سياسات الجهات المانحة، وحثوا برنامج الأغذية العالمي على أن يظل مفتوحا لأي حوار يقتضيه هذا الموضوع، وأن يحدد النص أن الوثيقة التي طرحت على المجلس التنفيذي في أكتوبر/ تشرين الأول مازالت سارية المفعول. وبعد مشاورات أجراها المقرر، تم تعديل النص.

39- وطلب العديد من الوفود تفصيلات عن كيفية تنفيذ السياسات العامة، وكيف تتعامل المكاتب القطرية في الوقت الحاضر مع مسألة الأغذية المحورة وراثيا أو المستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية الممنوحة لها ، بما في ذلك مسألة تسديد أي تكاليف مرتبطة بعمليات الطحن/ التجهيز. وأكدت الأمانة للأعضاء أن مديري المكاتب القطرية يراقبون سياسات الاستيراد القطرية بصورة مستمرة، وأنهم يتشاورون مع الحكومات المتلقية للمعونة بشأن جميع شحنات المعونة، وأنهم على علم بأنماط إنتاج الأغذية المحورة وراثيا والمستنبطة بالتكنولوجيا الحيوية وبالاتجار بهذه الأغذية. وأشارت الأمانة إلى أنه ستكون هناك تفصيلات جديدة عن مبادئ توجيهية عملية في الوثيقة التي ستطرح على المجلس التنفيذي في دورة أكتوبر/ تشرين الأول 2003، للعلم والإحاطة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

قضايا السياسات المالية (2003/م ت-س/5)

40- عرضت الأمانة وثيقة قضايا السياسات المالية، وأشارت إلى أن الوثيقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطة الإستراتيجية وخطة الإدارة ومبادرة الميزنة الصفرية.

41- وتم التركيز على ضرورة مواصلة استعراض السياسات المالية في ضوء الظروف الآخذة في التطور. ومن ثم ستدرج الاستعراضات المقبلة لهذه السياسات (التي سيشار إليها فيما بعد باسم "إطار السياسات المالية") في عمليات تخطيط الخطة الإستراتيجية وخطة الإدارة.

42- وأشارت الأمانة أيضا إلى ضرورة استعراض ممارسات العمل الأساسية قبل أن يتسنى الانتهاء من استعراض شامل للسياسات. وقد استهل استعراض إجراءات سير العمل وهو سيركز على نواتج المساهمات والنقدية. ورحب المجلس بهذه المبادرة وأعرب عن تطلعه إلى موافاته بالتقدم المحرز فيها في وقت لاحق.

43- ولاحظت الأمانة أن المناقشات بشأن عملية المواءمة مستمرة في إطار الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن المجلس سيوافى بمزيد من التطورات. وقد نجمت الصعوبات المتأصلة في مواءمة سياسات **البرنامج** مع سياسات منظمات الأمم المتحدة الأخرى عن الاختلافات الجوهرية بين المنظمات. وأعرب المجلس عن رأيه بأنه ينبغي مواءمة السياسات إذا كانت هذه المواءمة تسفر عن أوجه تآزر ملموسة بين المنظمات، بغض النظر عن هذه الاختلافات.

44- ولاحظ المجلس لدى مناقشة مسألة المرونة في استخدام الموارد أن مستوى مرونة المساهمات يتباين حسب الجهة المانحة، وأن أي تغيير في أسلوب إدارة المساهمات يجب أن يراعي الأساليب المتباينة للجهات المانحة. كما لاحظ أن على الجهات المانحة مسؤولية في زيادة مستوى المرونة المنشودة.

45- وأكدت الأمانة أن الاقتراحات الخاصة بالمرونة لا ترمي إلى تغيير الميزانيات أو الترتيبات المتفق عليها مع الجهات المانحة، وإنما ترمي إلى زيادة كفاءة استخدام المساهمات التي تقدمها الجهات المانحة في حدود المبالغ المتفق عليها.

46- وثمة اقتراح مؤداه أن إنشاء نافذة تمويل إضافية – نافذة وسط بين نافذتي التمويل متعدد الأطراف الموجه والتمويل متعدد الأطراف – قد يكون مفيدا لتسجيل المساهمات التي توجه لا للمشاريع ولكن لمواقع جغرافية أو أنشطة محددة.

47- ولعل تحسين الشفافية ونظام رفع التقارير والنظام المالي والإدارة المالية يشجع أيضا الجهات المانحة على تقديم مساهمات أكثر مرونة. وسيولي المجلس اهتماما كبيرا لهذه المجالات، لاسيما فيما يتعلق بمهارات الإدارة المالية وأنظمة المنظمة.

48- وأكدت الأمانة أن الهبات النقدية المتعددة الأطراف تظل الصيغة الأفضل، وأفادت بمواصلة الجهود لكفالة تعظيم المساهمات.

49- وأعرب المجلس عن رأيه بأن مستوى الأرصدة النقدية في المنظمة يظل مرتفعا أكثر مما ينبغي، وأقر في الوقت ذاته بأن الأمانة تبذل جهودا كبيرة للتصدي لهذه المسألة.

50- وأشارت الأمانة إلى أن مبادئ المشاركة مع القطاع الخاص المبينة في الوثيقة قد أثبتت أنها مرضية وتحقق نجاحا حتى الآن. ولاحظ المجلس أن العلاقة بين **البرنامج** والجهات المانحة من القطاع الخاص ينبغي أن تقوم على أساس إطار واضح وأن تكون شفافة. وركزت المناقشة بشأن الجهات المانحة الناشئة على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة في **البرنامج** تمشيا مع الهدف الرامي إلى زيادة الأغذية التي يمكن تسليمها إلى المستفيدين بأكبر قدر. وسيجري بحث طريقة مشاركة الجهات المانحة من خلال مواصلة المناقشة.

51- وأعرب المجلس عن تطلعه إلى خطة الإدارة المقبلة للفترة 2004-2005، المقرر أن تعد باستخدام نهج صفري، وإلى تحديد تكاليف الدعم الثابتة والمتغيرة وكذلك التكاليف التي قد يعاد تصنيفها من فئة دعم البرامج والإدارة إلى تكاليف الدعم المباشر.

52- واتفق المجلس لدى مناقشة آليات التمويل وتوفير الموارد على أن الآليات القائمة تبدو غير كافية، ورحب بالأفكار الابتكارية الواردة في الوثيقة، ولاحظ الحاجة إلى تحديد المخاطر بوضوح، وأعرب عن تطلعه إلى استنتاجات وتوصيات أخرى في هذا المجال.

التقرير المالي الشامل (2003/م ت-س/6)

53- عرضت الأمانة التقرير المالي الشامل الذي يتضمن عددا من المسائل المالية. وقد أعدت الوثيقة وفقا لما طلبه المجلس فيما سبق من ترشيد عدد الوثائق المالية المنفصلة. وقد استعرضت هذه الوثائق كل من لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأسديت كل منهما المشورة إلى المجلس.

54- وأوضحت الأمانة إجمالا الأجزاء الرئيسية من التقرير، وأشارت إلى أنه يتضمن أول تقرير مالي مؤقت يصدر خلال فترة عامين في الحقبة الأخيرة، وإلى أن إيرادات **البرنامج** أصبحت تقيد الآن على أساس الاستحقاق عوضا عن الأساس النقدي. وبينت الأمانة تركيب الأرصدة المالية وأوضحت أنه يجري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع مستوى الأرصدة النقدية من خلال إدخال تحسينات على العمليات الداخلية. وأشارت إلى أن استثمارات البرنامج قد أديرت بشكل جيد خلال عام 2002، وأنها قد أدرت عائدا جيدا في ظل مناخ استثماري صعب. وأوضحت الأمانة أن 220 مشروعاً إضافياً قد أغلقوا عمليا في عام 2002، وأن المشاورات مستمرة مع الجهات المانحة بشأن إعادة برمجة الأرصدة غير المنفقة المتأتية من المشروعات المغلقة ومن حسابات أخرى. وأبلغ أيضا عن استخدام الموارد النقدية وشراء السلع من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وقدمت معلومات عن المساهمات الآتية من البلدان النامية والجهات المانحة غير التقليدية. وقد غطى القسمان الأخيران من التقرير الإجراءات الخاصة بصندوق الأصول الرأسمالية، الذي سيشكل جزءا من خطة الإدارة، وحساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة الذي سيصبح جزءا لا يتجزأ من الكشوفات المالية لفترة العامين.

55- ورحب المجلس بترشيد القضايا المالية ودمجها في وثيقة واحدة. ولاحظ أن الشكل الجديد للوثيقة يتضمن موضوعات روتينية وموضوعات مخصصة، كما لاحظ تعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، لاسيما على الفقرة 35 من التقرير.

56- وردا على سؤال، أكدت الأمانة للمجلس أن حساب الاستجابة العاجلة يستخدم كصندوق متجدد الرصيد، وأنه يعاد تغذيته عند الاقتضاء. وردا على سؤال بشأن مستويات الأرصدة المدينة، أشارت الأمانة إلى أنه يجري الآن استهلاك بعض

الأرصدة المدينة، وأقرت بضرورة التعجيل بالمبالغ النقدية والمبالغ المستحقة للقبض لتوفير الأغذية للمستفيدين بشكل أسرع والحد من الأرصدة المدينة والأرصدة النقدية، وأشارت إلى أنه يجري بالفعل إحراز تقدم تحقيقا لهذه الغاية.

57- وردا على أسئلة بشأن إدارة الاستثمارات، أوضحت الأمانة أن الاستثمارات تخضع لإشراف لجنة الاستثمارات الداخلية التي تتلقى استشارات مستقلة من أعضاء خارجيين. وأشارت إلى أن الأموال تدار في معظمها من قبل مديرين استثماريين خارجيين تم تعيينهم بعد عملية اختيار شاملة. ويجري استثمار الأموال بشكل حذر في صكوك مدرة لدخل ثابت على المدى القصير. ويجري مراقبة أداء المديرين الاستثماريين بشكل وثيق. ونظرا إلى مستوى الأموال المودعة حاليا لدى عدد من المكاتب اللامركزية، يجري حاليا وضع سياسة تتيح للمقر تقديم المساعدة في إدارة واستثمار هذه الأموال. وأعرب المجلس عن رغبته في أن يحاط علما عند وضع هذه السياسة الخاصة باستثمار الأموال المحلية. واتفق المجلس على أن النهج الذي تتبعه الأمانة في إدارة الاستثمارات هو نهج مستنير وعملي.

58- وجرى التنويه بأهمية وضع نهج منظم لإغلاق المشاريع، وكذلك بأهمية توفير شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) للمكاتب الميدانية، مع تقديم ما يدعم ذلك من تدريب متعمق. وأبلغت الأمانة المجلس أن الهدف من تشغيل نظام WINGS بشكل كامل في وقت لاحق هذا العام هو تقديم تقارير مالية شهرية عن المشاريع لتحديد الأرصدة المحتملة. وسيولى الاهتمام لضرورة توفير تدريب كامل لتمكين موظفي المكاتب القطرية والإقليمية من التعامل مع النظام بأكبر قدر من الفعالية. وعلق المجلس على التقدم الطيب المحرز في إعادة برمجة الأموال، وطلب من الأمانة أن تقدم تقديرا لموعد الانتهاء من هذه العملية. وأفادت الأمانة أنه يتوقع استكمال عملية إعادة البرمجة بحلول نهاية عام 2003، رهنا بما تقرره آحاد الجهات المانحة.

59- وردا على سؤال بشأن مستوى تفصيل إجراءات صندوق الأصول الرأسمالية، أشارت الأمانة إلى أن هناك حاجة إلى وضع سياسات واضحة وآليات منهجية للتعامل مع صندوق الأصول الرأسمالية. ومثالا لأحد الأغراض التي يمكن استخدام صندوق الأصول الرأسمالية من أجلها هو تحسين النظم الحاسوبية، وهو استثمار كبير لا يمكن رصده في الميزانية بشكل كاف على أساس العام الجاري. وسيوافى المجلس بمزيد من المعلومات في إطار خطة الإدارة للفترة المالية.

60- ولاحظ المجلس أن الخيارات المقدمة في الوثيقة بشأن الاستخدام الممكن لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة مرهونة بنظر المجلس فيها في تاريخ لاحق، عند النظر في الكشوفات المالية السنوية للفترة المالية 2002-2003.

تعديل النظام المالي للبرنامج (2003/م ت-س/7)

61- أوضحت الأمانة أن تعديل النظام المالي **للبرنامج** قد اقترح لتوضيح تغييرين اثنين وافق عليهما بالفعل المجلس كنتيجة لأعمال الفريق العامل المعني بالتسيير والإدارة (2000/م ت-1/3)، ألا وهما تغيير "الخطة الإستراتيجية والمالية" إلى "الخطة الإستراتيجية"، و"ميزانية **البرنامج**" إلى "خطة الإدارة" للفترة المالية. ووافق المجلس على التعديلين.

تقارير التقييم

خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2003-2004 (2003/م ت-س/8)

62- عرضت الأمانة البند بتذكير المجلس بأن خطة عمل المكتب هي "وثيقة حية"، وبالتالي لابد من تطويعها للظروف المتغيرة، كما أشار إلى تأثير عملية اللامركزية على عمليات التقييم، وأوضح الرئيس للمجلس أن دورة خطة عمل المكتب سوف تتسق مع خطة الإدارة لفترة السنتين اعتبارا من شهر أكتوبر/تشرين الأول هذا العام.

63- وأعرب المجلس عن تأييده لعمل مكتب التقييم، وأشار إلى أن هذا العمل هو لمصلحة خطة عمل المكتب التي ستصبح من الآن جزءا من خطة الإدارة لفترة السنتين.

64- وتساءل الكثير من أعضاء المجلس عن عدم وجود ميزانية لخطة العمل، وأعربوا عن رغبتهم في أن تغطى جميع أنشطة التقييم تغطية كاملة من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأوضح البعض أنه من الآن فصاعدا، سوف تكون هناك ميزانية خاصة بالتقييم في خطة الإدارة بمجرد دمج الوثيقتين معا. وفيما يتعلق بتمويل عمليات التقييم أوضحت الأمانة أن **البرنامج** يعمل بحيث تصبح هذه العمليات أقل اعتمادا على تكاليف الدعم المباشر.

65- وتساءل المجلس عن قلة الخطط الخاصة بعمليات التقييم المشترك. وردت الأمانة بأن **البرنامج** يدرس هذه المسألة، وأنه يتطلع بالفعل إلى فرص لإجراء عمليات تقييم مشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرهما من منظمات الأمم المتحدة. وقد شارك **البرنامج** بالفعل في الاستعراض المشترك الذي أجرته اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات التي يديرها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية.

66- وأعرب المجلس عن اهتمامه بتكاليف عمليات التقييم والجهد الذي تنطوي عليه، وأعرب المدير التنفيذي أمام المجلس عن الأهمية التي يعلقها على التقييم، باعتباره أداة للإدارة، ومن حيث كونه "مؤسسة لاستخلاص الدروس" بالنسبة إلى **البرنامج**. وأكد للمجلس أن أنشطة التقييم سيكون لها ميزانية مركزية كافية.

67- واقترح المجلس أن يعاد تصنيف الوثيقة مستقبلا، بحيث تكون من فئة الوثائق المرفوعة "للإقرار" لا "للعلم والإحاطة"، حيث إن خطة عمل مكتب التقييم سوف تصبح في المستقبل جزءا من خطة الإدارة لفترة السنتين، وهي خطة تعرض لإقرارها وبالتالي فإن الخطة الأولى ينبغي أن تعرض لإقرارها.

68- ورحب المجلس بتحول **البرنامج** من التقييم بحسب المشروعات إلى التقييم بحسب المواضيع، ولاحظ أن الأمر بحاجة إلى مزيد من التركيز على جوانب عمل البرنامج في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ، وردت الأمانة بأن العمليات الإجبارية لتقييم البرامج القطرية في منتصف المدة تعرقل رغبة المكتب في القيام بعمليات تقييم للقضايا الإنسانية. وأضاف موضحا أن هناك حدودا لعمليات التقييم التي يستطيع **البرنامج** القيام بها. وتساءل أحد الأعضاء عن إمكانية إيجاد فئات جديدة من التقييم، (مثل تقييم اللوجستيات، أو التخطيط لحالات الطوارئ) تتناول جوانب عمل **البرنامج**. وردت الأمانة بأن **البرنامج** قد بدأ بالفعل في ذلك، وضربت مثلا بتقييم أخير عن "التغذية"، قام بدراسة بعض البرامج من زاوية التغذية، بغرض إدخال الجوانب الناجحة في هذه البرامج، في البرامج الذي تنفذ في البلدان الأخرى. وهناك نموذج آخر هو ما قامت به لجنة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان.

69- وأثار المجلس مسألة ضرورة ضمان استقلالية وظيفة التقييم. وأوضح العديد من الأعضاء الجهود التي تبذل الآن في هذا الصدد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضاربين بالصندوق مثلا في هذا الشأن، بينما لاحظ البعض الآخر أن هناك اتجاها متزايدا داخل منظومة الأمم المتحدة نحو مزيد من الاستقلالية. ولكن أحد الأعضاء رأى أن **البرنامج** ينبغي أن يقارن بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى لا بمنظمة مالية دولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بينما أكد عضو آخر أن الجهود التي تبذل في الصندوق المذكور لم تصل إلى مرحلتها النهائية بعد.

70- وردا على ذلك، ذكَّر المدير التنفيذي أعضاء المجلس بأن المؤسسات المالية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمؤسسات التشغيلية مثل برنامج الأغذية العالمي تتعامل في قضايا مختلفة وتطبق نُهجا مختلفة. وذكَّر الرئيس أعضاء المجلس بأن الوثيقة المنقحة لسياسات التقييم التي ستقدم في شهر أكتوبر/تشرين الأول سوف تعالج مسألة استقلالية وظيفة التقييم، وما إذا كانت الوظيفة ستصبح مسؤولة أمام رئيس **البرنامج** أم أمام المجلس التنفيذي.

مذكرة معلومات عن الإدارة القائمة على النتائج (2003/م ت-س/9)

71- رحب المجلس بآخر ما وصل إليه نظام الإدارة القائمة على النتائج، وأعرب عن تأييده للجهود التي يقوم بها **البرنامج** في هذا المجال. كما رحب المجلس بالإجراءات التي يتخذها المدير التنفيذي لتعزيز هذا النظام في **البرنامج**، ملاحظا بصورة خاصة أنه أنشأ بالفعل قسما جيدا للإدارة القائمة على النتائج، وأثنى المجلس على تركيز **البرنامج** على نتائج المخرجات، مستخدما في ذلك مؤشرات كمية وكيفية، كما يتضح من مصفوفة نتائج الخطة الاستراتيجية، التي اعتبرها المجلس وسيلة أساسية من وسائل الإدارة القائمة على النتائج.

72- وأشار المجلس على الأمانة بأهمية الإدارة القائمة على النتائج، وتساءل عما إذا كان **البرنامج** يدرك الصعوبات التي يتطلبها نظام الإدارة القائمة على النتائج، مثل: وضع النظم اللازمة لجمع البيانات، وكتابة تقارير عن الدروس المستفادة، وتعديل العمليات، والأهم من كل ذلك: ضمان تطبيق هذا النظام على مستوى **البرنامج** ككل. وردت الأمانة بأن **البرنامج** يدرك بالفعل هذه التحديات، وأن هناك جهدا كبيرا قد بذل بالفعل في مجال وضع النظام، وفي معرض اعترافها بأهمية التدريب في جميع وحدات **البرنامج**، أشارت الأمانة إلى التدريب الذي سيبدأ بعد فترة قصيرة جنبا إلى جنب مع تقدير قدرات المكاتب القطرية على تطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج.

73- وأعرب بعض الأعضاء عن أسفه لأن تنفيذ نظام الإدارة القائمة على النتائج في **البرنامج** لم يكن بنفس السرعة التي حدثت في صناديق وبرامج أخرى، ولكن هذا البعض رحب بالخطوات التي اتخذها **البرنامج** حتى الآن، لاسيما منذ تعين المدير التنفيذي الحالي، لتنفيذ هذا النهج. وأعرب عدد آخر من الأعضاء عن رغبته في أن يتعاون **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في كتابة تقارير مشتركة عن النتائج، وأكد هؤلاء على أنه ليس هناك ما يدعو **البرنامج** إلى أن يخترع لنفسه نظاما خاصا به.

74- وتساءل عدة أعضاء عن الموعد الذي يمكن فيه الانتهاء من مجموعة كاملة من مؤشرات النتائج، وردت الأمانة بأنها تتوقع أن تعرض على المجلس أول مجموعة كاملة من النتائج في التقرير السنوي عن أداء **البرنامج** في صورة مبدئية في شهر مايو/أيار 2004، ثم في شكلها النهائي في مايو/أيار 2005. وتطلع المجلس إلى مزيد من التقارير والمناقشات عن هذا الموضوع.

مسائل التنظيم والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم في الفترة 2002/1/1 – 2002/12/31 (2003/م ت-س/10)

75- أكدت الأمانة في معرض تقديمها للتقرير عن خسائر السلع بعد التسليم في المدة من أول يناير/كانون الثاني إلى آخر ديسمبر/كانون الأول، ضرورة الاهتمام بالمسألة المرفوضة للخسائر التي تحدث في الأغذية لأنها تضر بالمستفيدين، ولأن الجهات المانحة قلقة بشان فعالية نظم المتابعة. وقد بدأت بالفعل عملية مراجعة داخلية للخسائر لمعالجة هذه المشكلات. وأكدت الأمانة من جديد للمجلس التنفيذي أن النسبة المئوية للخسائر من مجموع كميات السلع التي تم نقلها لم ترتفع كثيرا خلال الفترة موضع التقرير. ولوحظ في هذا الصدد أن برنامج الأغذية العالمي هو الوحيد من بين وكالات الأمم المتحدة الذي يرفع تقارير عن الخسائر بمثل هذه الشفافية.

76- وردا على أسئلة وتعقيبات المجلس، أقرت الأمانة بضرورة وجود خطوط توجيهية ونظم متابعة محسنة، وعلى الأخص لمتابعة حركة السلع منذ لحظة تسليمها للشركاء المنفذين، وحتى وصولها إلى نقاط التوزيع النهائية. ولاشك أن نظام تجهيز وتحليل السلع، الذي سيكون موجودا في كل المكاتب الإقليمية والقطرية بنهاية عام 2003، سينهض بقدرة **البرنامج** في هذا المجال، كما ستزيد عمليات تدريب موظفي الشركاء المنفذين.

77- وعند مناقشة **البرنامج** الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي في بنغلاديش، أشير إلى أن حكومة بنغلاديش ملتزمة هي الأخرى بالحد من الخسائر، وأنها ترحب بأي اقتراحات من جانب **البرنامج** لتحقيق ذلك، كما أنها اتخذت بعض الإجراءات القانونية لمنع الخسائر الناجمة عن عمليات الاختلاس، الأمر الذي كانت له نتائجه الطيبة، كما عولجت مسألة الفساد، وهي أحد العوامل الرئيسية في الخسائر. وكان الدرس المستفاد هو أنه عندما تكون السلع معبئة تعبئة جيدة، وفي أوعية متينة، يمكن تلافي الخسائر. ويجري الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المراجع.

78- وأعرب المجلس عن تقديره للتقرير ولتدخلات الأعضاء، وتطلع إلى تقرير مفصل عن الإجراءات المتخذة بناء على استعراض المراجعة، ودعا المراجع الخارجي إلى الاهتمام بهذا الموضوع.

سياسة البرنامج بشأن تعيين الموظفين والتمثيل الجغرافي للدول الأعضاء (2003/م ت-س/11)

79- أشارت الأمانة في عرضها للوثيقة إلى أن **البرنامج** ملتزم، نظرا إلى أنه منظمة تمول بمساهمات، باحترام حصص محددة حسب البلد فيما يتعلق بتعين موظفيه، وعلى ذلك فإنه سينظر في المنهجية المقترحة على سبيل الاسترشاد فقط.

80- وكان هناك قلق عام بشأن تأخر صدور الوثيقة. وركز عدد كبير من الأعضاء أيضا على عدم كفاية تمثيل بلدانهم/مناطقهم بين موظفي **البرنامج**. ولاحظ المجلس البرنامج القوي للموظفين الفنيين المبتدئين، ولكن رأى عدد من الأعضاء ضرورة استعراض المبادئ التي يقوم عليها ذلك البرنامج بغية تيسير زيادة تمثيل البلدان النامية بين المشاركين فيه. وشدد عدد من الأعضاء على ضرورة أن يواصل **البرنامج** العمل من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين. وطلب أحد الأعضاء أن يقاوم البرنامج الضغوط الممارسة عليه من أي دولة كانت لاختيار أشخاص في وظائف معينة.

81- ونظرا إلى هذا الوضع، اقترح المدير التنفيذي أن تعرض وثيقة جديدة على المجلس في إحدى الدورات القادمة، ووافق المجلس على ذلك.

أي أعمال أخرى

اجتماع إعلامي بشأن أعمال الفريق التوجيهي المعني بالتسيير والإدارة (2003/م ت-س/12)

82- أبلغ الرئيس المجلس بالتقدم المحرز في سياق تنفيذ مشروع التسيير والإدارة، الذي أقره المجلس في عام 2000 (WFP/EB.A/2000/4-D). وأشار الرئيس إلى أن الفريق التوجيهي المعني بالتسيير والإدارة والأمانة تستعرضان بصورة منتظمة المستجدات الخاصة بالتسيير والإدارة، وإلى أنه قد تم إعداد جدول لمتابعة التقدم المحرز. وأضاف الرئيس قائلا إنه يجري حاليا استعراض الجدول كما يجري إعداد خريطة طريق لضمان إعطاء الإجراءات المتخذة الأولوية الصحيحة.

الاجتماع المشترك لمجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، نيويورك، 6-9 يونيو/حزيران 2003 (2003/م ت-س/13)

83- أطلع الرئيس المجلس على الاجتماع المشترك المقبل لمجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، المقرر عقده في نيويورك في الفترة 6-9 يونيو/حزيران 2003. وأشار إلى أنه تم الاتفاق على إدراج خمسة بنود أساسية في جدول الأعمال (وهي: البند 1: التبسيط والمواءمة؛ البند 2: الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ البند 3: البناء على اتفاق مونتيري؛ البند 4: فيروس نقص المناعية البشرية/ الإيدز؛ البند 5: رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة حالة لنيبال)، وإلى أن ثلاثة أعضاء من هيئة المكتب سيمثلون **البرنامج**. وأشار إلى أن هذه الاجتماعات المشتركة ليس لها أي نظام داخلي حتى الآن وأنه لم يتم الاتفاق بعد على أساليب رفع التقارير عن نتائج الاجتماعات، وقال إن أعضاء هيئة المكتب سيرفعون التقارير بهذا الشأن إلى المجلس في أكتوبر/ تشرين الأول لدى مناقشة جدوى هذه الاجتماعات المشتركة.

استعراض سير العمل وإدارة الوقت (2003/م ت-س/14)

84- تم الاتفاق على أن وقت المجلس قد استخدم بصورة مجدية وأن توقيت الاجتماع كان مرضيا. ولوحظت الحاجة إلى التخطيط الواقعي، وإلى الإيجاز في المداخلات والمناقشات، وإلى إدراج هيكل تنظيمي في التقرير السنوي المقبل.